



**Tikrit Journal of Administrative
and Economics Sciences**

مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية

EISSN: 3006-9149

PISSN: 1813-1719



**The impact of comparability of financial statements on the efficiency of
institutional investment: an applied study in a sample of Iraqi banks**

Farhan Mohsen Hamada*, Ali Mohammed Thajeel Al-Maamouri

College of Administration and Economics/University of Baghdad

Keywords:

Comparability, institutional investment
efficiency

ARTICLE INFO

Article history:

Received	23 Jul. 2025
Received in revised form	25 Jul. 2025
Accepted	27 Jul. 2025
Available online	31 Mar. 2026

© THIS IS AN OPEN ACCESS ARTICLE UNDER
THE CC BY LICENSE

<http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/>



***Corresponding author:**

Farhan Mohsen Hamada

College of Administration and
Economics/University of Baghdad



Abstract: This research aims to provide an indicator of the level of comparability in banks listed on the Iraq Stock Exchange, as well as to demonstrate its impact on investment efficiency. Since the level of comparability is linked to the decisions of users of accounting information, it has the most significant impact on institutional investment efficiency. To achieve this objective, 13 banks listed on the Iraq Stock Exchange were selected, covering the study period of (10) years (2014-2023). The De Franco et al. (2011) model was adopted. The study concluded that there is a positive impact of comparability on the direction of investment efficiency towards optimal investment. This is confirmed by the increased overall impact on investment efficiency through the increase in the direct and indirect effects of comparability. The research recommends the necessity of establishing mechanisms in banks listed on the Iraq Stock Exchange that would enable comparability by presenting profits, distributions, and returns within a specific item in market reports. It also recommends conducting further future research on periods that were characterized by weak comparability in the banking sector and studying the variables associated with it and the mechanisms for proposed solutions.

تأثير قابلية الكشوفات المالية للمقارنة في كفاءة الاستثمار المؤسسي دراسة تطبيقية في عينة من المصارف العراقية

علي محمد ثجيل المعموري

فرحان محسن حمادة

كلية الإدارة والاقتصاد/جامعة بغداد

المستخلص

يهدف البحث إلى توفير مؤشر عن مستوى القابلية للمقارنة في المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، فضلاً عن بيان تأثيرها في كفاءة الاستثمار، وبما إن مستوى القابلية للمقارنة مرتبط بقرارات المستفيدين من المعلومات المحاسبية لذا تترك الأثر الأهم في كفاءة الاستثمار المؤسسي، ولتحقيق هذا الهدف تم اختيار 13 مصرفاً مدرجاً في سوق العراق وبما يغطي فترة الدراسة (10) سنوات (2014-2023) وتم اعتماد نموذج De Franco et al (2011)، إذ توصلت الدراسة إلى وجود تأثير إيجابي للقابلية للمقارنة في اتجاه الكفاءة الاستثمارية نحو الاستثمار الأمثل، ويؤكد ذلك زيادة التأثير الكلي في كفاءة الاستثمار من خلال زيادة التأثيرات المباشرة وغير المباشرة لقابلية المقارنة، ويوصي البحث بضرورة وضع آليات في المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية من شأنها تعمل على إمكانية المقارنة من خلال عرض الأرباح والتوزيعات والعوائد ضمن بند معين في التقارير الخاصة بالسوق فضلاً عن اجراء المزيد من البحوث المستقبلية حول الفترات التي لازمت ضعف القابلية للمقارنة في القطاع المصرفي ودراسة متغيرات التابع له واليات الحلول المقترحة.

الكلمات المفتاحية: القابلية للمقارنة، كفاءة الاستثمار المؤسسي.

المقدمة

تعد قابلية الكشوفات المالية للمقارنة Comparability من المواضيع التي ما زالت قيد التطور في مفهومها وطريقة قياسها، وينعكس تأثيرها في قرارات المستفيدين من المعلومات المحاسبية، فضلاً عن تأثيرها في متغيرات مهمة مثل جودة الإبلاغ المالي وكفاءة الاستثمار، كما إنها تعد من احدى الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية، والتي تهدف إلى تحسين منفعة القوائم المالية؛ وذلك من خلال السماح للمستخدمين بتحديد أوجه التشابه والاختلاف بين عناصر القوائم المالية؛ وإمكانية المقارنة مع المعلومات المناظرة للشركات الأخرى، أو لنفس الشركة خلال فترات زمنية مختلفة؛ بما يساهم في فهم وتقييم الأداء الاقتصادي للشركات بشكل أفضل بالنسبة للشركات المماثلة. ووفقاً لقائمة مفاهيم المحاسبة المالية رقم (8) يؤكد مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) على منفعة وأهمية قابلية القوائم المالية للمقارنة؛ إذ تتضمن قرارات الاستثمار والإقراض تقييم الفرص البديلة وغيرها، ولا يمكن أن يتم هذا بصورة رشيدة بدون وجود المعلومات القابلة للمقارنة. وتعد القابلية للمقارنة من الموضوعات الأكثر إثارة للجدل؛ على الرغم من البساطة الظاهرة لمفهوم القابلية للمقارنة؛ إذ تتضمن القابلية للمقارنة أن الأشياء المتشابهة يجب أن تبدو متشابهة؛ وعلى العكس الأشياء غير المتشابهة التي يجب أن تبدو مختلفة، إذ تظافت الأدبيات حول تأثيرات هذه الخاصية والمطالبات مستمرة في تحقيق أعلى مستوى للقابلية للمقارنة وهذا ما نجده من تبني معايير الإبلاغ المالي الدولية (IFRS) والذي بحد ذاته يوفر بيئة استثمارية قابلة للنمو. وتمثل كفاءة الاستثمار المؤسسي والمكونات المرتبطة بها معلومات تؤخذ بالحسبان عند اتخاذ القرارات من المستفيدين.

المبحث الأول: منهجية البحث

أولاً. مشكلة البحث: تتمثل مشكلة البحث بانخفاض أو تذبذب كفاءة الاستثمار المؤسسي للشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، ويعود السبب في ذلك إلى عوامل عدة، من بينها تأثير قابلية القوائم المالية للمقارنة، إذ إن القوائم المالية القابلة للمقارنة تسهم بشكل فاعل من خلال تأثيرها على المستخدم (المستثمر) فالمقارنة سواء كانت على مستوى شركة مع شركات أخرى أو على سلسلة من السنوات للشركة نفسها، وتترك القابلية للمقارنة تأثيرها على كفاءة الاستثمار من خلال التوزيع السليم للثروة والحد من الإفراط أو الانخفاض للاستثمار المؤسسي. ويمكن أن تلخص مشكلة البحث في الإجابة عن السؤال الآتي:

❖ ما هو تأثير قابلية القوائم المالية للمقارنة في كفاءة الاستثمار للمصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية؟

ثانياً. أهمية البحث: يعد القطاع المصرفي عنصراً أساسياً في دعم الاستقرار الاقتصادي، إذ يمكن للمصارف أن تسهم في تنويع الموارد الاقتصادية من خلال العمل على استقطاب المستثمرين، وجذب رؤوس الأموال لاسيما الاستثمار الأجنبي للمساهمة في مشاريع للنهوض بالتنمية الاقتصادية، إذ إن التطبيق السليم لمعايير الإبلاغ المالي الدولية (IFRS) في المصارف العراقية يسهم في توافر تقارير مالية وفق ممارسات موحدة ومن ثم مساعدة المستثمرين على مقارنة التقارير المالية سواء للمصرف عبر فترات مالية عدة أو مقارنتها لمصارف عدة، ومن ثم ترشيد قراراتهم الاستثمارية من خلال توجيه استثماراتهم بالشكل الصحيح.

ثالثاً. هدف البحث: يسعى البحث إلى تحقيق الأهداف الآتية:

1. بيان مفهوم وأهمية القابلية للمقارنة وجدليته في الفكر المحاسبي وأساليب قياسها.
2. التعرف على محددات قابلية القوائم المالية للمقارنة.
3. التعرف على محددات كفاءة الاستثمار المؤسسي.
4. قياس تأثير القابلية للمقارنة في كفاءة الاستثمار المؤسسي.

رابعاً. فرضية البحث: على ضوء المشكلة التي تم صياغتها يسعى البحث إلى اختبار الفرضية الرئيسية الآتية: يوجد تأثير ذو دلالة معنوية لقابلية الكشوفات المالية للمقارنة في كفاءة الاستثمار المؤسسي.

خامساً. منهج البحث: أعتمد البحث كلاً من المنهجين الاستنباطي والاستقرائي، إذ تم وفقاً للمنهج الاستنباطي تسليط الضوء على مفهوم القابلية للمقارنة والتوجهات الحديثة فيما يتعلق بها على مستوى المحاسبة الدولية أو على مستوى السوق المالي وكذلك عرض نماذج القياس ومن ثم العرض النظري لكفاءة الاستثمار وأهم المقاييس الخاصة بها في الشركات المساهمة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، في حين تم وفق المنهج الاستقرائي قياس تذبذب الاستثمار لدى المصارف العراقية وتشخيص مشكلة ضعف القابلية للمقارنة، مما ينعكس بشكل عام على أداء وبيئة سوق العمل في العراق بعد المصارف المحرك الأساس.

سادساً. حدود البحث:

1. **الحدود المكانية:** يشمل نطاق البحث الحدود المكانية المتمثلة بعينة من المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية.
2. **الحدود الزمنية:** القوائم والتقارير المالية الخاصة بالشركات عينة البحث للمدة من (2014-2023).

المبحث الثاني: الإطار النظري للبحث

أولاً. مفهوم القابلية للمقارنة: وردت في قاموس (Oxford) القابلية المقارنة (Comparative) والتي عادة ما يشار إليها بشكل عام على أنها المبدأ المحاسبي القائل "بأن المعلومات المالية للشركة يجب أن تكون قابلة للمقارنة مع المعلومات المالية لشركات أخرى مماثلة" (Oxford Paperback, 2005: 90)

أما في ادبيات المحاسبة فقد تناول مفهوم القابلية للمقارنة من أوجه عدة، إلا أن جدلية الوقوف على تعريف محدد للمقارنة غير واضحة المعالم، إذ أن هذا المفهوم له ابعاد غامضة بعض الشيء في الفكر المحاسبي، أو تحديد اكتمالية عملية المقارنة.

ولا بد هنا من استعراض مفاهيم القابلية للمقارنة في مجال المحاسبة من وجهة نظر المنظمات المهنية وكذلك الوسط الأكاديمية، إذ يُعرّف كلٌّ من مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB)، ومجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) قابلية المقارنة بأنها سمة نوعية رئيسة تُمكن مستخدمي المعلومات من تحديد أوجه التشابه والاختلاف بين الشركات، ومن ثم، تُساعد قابلية المقارنة مستخدمي البيانات المالية على تقييم الأداء الاقتصادي للشركة بشكل أفضل مقارنةً بالشركات المماثلة ومع ذلك، لا يتضح من الإطار المفاهيمي الحالي كيف تُشكل الخصائص الخاصة بالمستخدم فعالية قابلية مقارنة البيانات المالية في تسهيل فائدة المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات (Kim, 2018: 1).

ويرى (De Franco) آخرون أن قابلية المقارنة هي المدى الذي يتم فيه حساب المعاملات الاقتصادية المماثلة بشكل مماثل ضمن نظام واحد، ويتم حساب المعاملات غير المتشابهة بشكل مختلف حسب النظام. ومن ثم فإن مجموعة معينة من الأحداث الاقتصادية ضمن امتلاك الشركات لأنظمة محاسبية مماثلة، ومن ثم يمكن إنتاج بيانات مالية مماثلة (De Franco et al., 2011: 1) وقد ركز (De Franco) في المفهوم على الاجراء التقني لقابلية المقارنة معززا ذلك بتوحيد الممارسات. وفي هذا الصدد فإن الباحثين Souza & Lemes (2016) يران أن خاصية المقارنة هي إحدى الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية، والتي تهدف إلى تحسين فهم ومنفعة المعلومات المحاسبية، والتي تسمح للمستخدمين بتحديد وفهم أوجه التشابه والاختلاف بين العناصر. ونتيجة لذلك ستكون المعلومات المحاسبية أكثر منفعة إذا أمكن مقارنتها بالمعلومات المماثلة للوحدات الاقتصادية الأخرى، أو لنفس الوحدة لفترات مختلفة (Souza & Lemes 2016: 171).

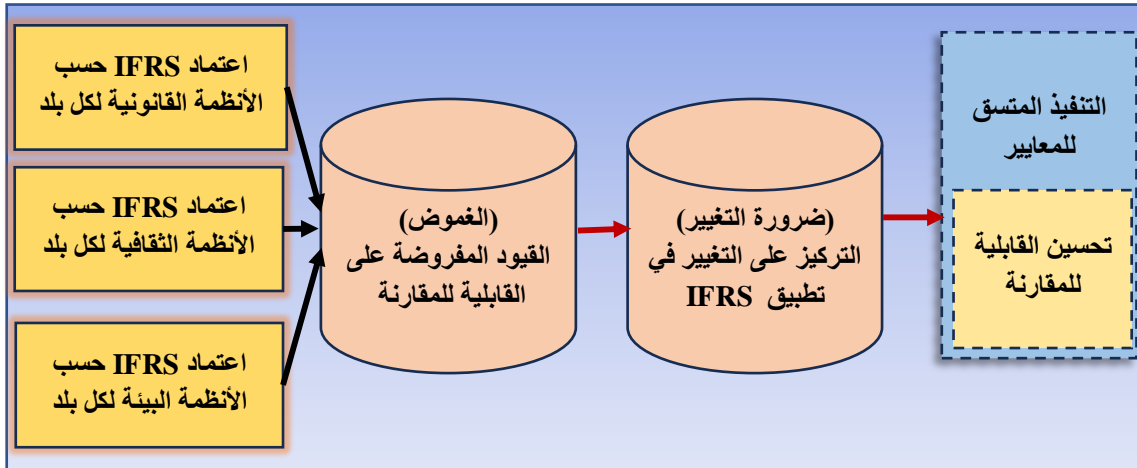
ومن جانب آخر عرفها (Xiaohua Fang) بأنها إمكانية مقارنة البيانات المالية على النحو الآتي: "هي امتلاك شركتين أنظمة محاسبية قابلة للمقارنة إذا قامتا بالنسبة لمجموعة معينة من الأحداث الاقتصادية، بإنتاج بيانات مالية مماثلة." وبعبارة أخرى، يجب أن يكون لدى شركتين لهما محاسبة قابلة للمقارنة، أي أنظمة مماثلة، كمثال بالنسبة لمجموعة معينة من الأحداث الاقتصادية، تنتج إحدى الشركات بيانات مالية مماثلة للشركة الأخرى (Fang et al., 2016: 278).

ثالثاً. محددات القابلية للمقارنة وفق سياق المعايير الدولية: إن عملية المقارنة قد يحدث عليها إعاقة حتى إذا كانت التقارير المالية لهذه الشركات تستخدم المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، فمن المحتمل أن تكون الإعاقة للمقارنة بين الشركات المدرجة المحلية، وعبر الحدود التي تستخدم مستويات مختلفة من اعتماد المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، وتطبيقها، وإنفاذها. (Cascino & Gassen, 2010: 3)، كما أشار باحثون تطلعوا إلى بلورة هذه المشكلات وكالاتي:

أولاً. يمكن لكل شركة صياغة تقريرها المالي وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية وفقاً لأحكام بلدها الأصلي. وربما تكون كل دولة قد اعتمدت نسخة مختلفة من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، وكان من الممكن أن تعتمد بعض البلدان المعايير الدولية للإبلاغ المالي كما نشرها مجلس معايير المحاسبة الدولية، في حين أن بلداناً أخرى ربما تكون قد اعتمدت المعايير الدولية للإبلاغ المالي بتأخر أو بإصدارات مختلفة من المعايير الدولية للإبلاغ المالي (Felski, 2017: 60).

ثانياً. قد يتعطل تطبيق المقارنة ليس فقط عند مقارنة الأرباح المبلغ عنها، ولكن أيضاً عند التحويل من لغة البلد الأصلي المختلفة للشركات إلى لغة البلد المضيف بسبب تأثير الثقافة الوطنية وعوامل الدولة في هذه العملية (Kleinman et al., 2014: 62).

ثالثاً. يختلف تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية أيضاً بين الولايات في أمريكا، قد تتعرض القابلية للمقارنة بموجب المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للضعف عندما يكون التنفيذ مرتفعاً في أحد البلدان، ولكن ليس في البلد الآخر، قد يكون المثال الآتي مفيداً في فهم التعقيدات المحتملة التي تؤثر على إمكانية مقارنة التقارير المالية للشركات، فيما يتعلق باعتماد وتطبيق وإنفاذ المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (Kleinman et al., 2014: 22).



شكل (2): اتجاه المعايير نحو تحسين القابلية للمقارنة

Source: Prather-Kinsey, J., De Luca, F., & Phan, H. T. P. (2022). Improving the global comparability of IFRS-based financial reporting through global enforcement: p333

من الشكل أعلاه نلاحظ أن اعتمادية معايير الإبلاغ المالي الدولي (IFRS) بشتى أنواع الأنظمة الموجودة في كل بلد فغياب الشفافية وتباين الأنظمة بشكل كبير سوف يترك قيوداً كبيراً أمام القابلية للمقارنة لذا التغيير في التطبيق بما يتلاءم من البيئة الموجودة أمر ضروري وهذا ما نراه على مستوى الساحة المهنية فأن مجلس معايير المحاسبة الدولي يتبنى تحديثات مستمرة للوصول إلى التحسين بما يخدم مستخدم المعلومات المحاسبية.

رابعاً. مفهوم كفاءة الاستثمار المؤسسي: قد نما المستثمرون المؤسسون بقوة في العقود القليلة الماضية ليس فقط في التوسع العام في القطاعات المالية بل زيادة نصيبها من المطالبات المالية وتضافر عوامل عدة مثل العرض والطلب في الاسواق المالية جعل لها الصدارة في الأهمية (Davis, 2001: 2).

كما إن حجم التداول للاستثمار المؤسسي يعد أحد العوامل المهمة في الاسواق المالية، على الرغم من أنه حظي باهتمام قليل من قبل الباحثين، إذ يتركز أثره على كفاءة أسعار الأسهم، كما إن المستثمرين المؤسسيين لديهم قدرة كبيرة على التنبؤ قياساً بالمستثمر الفرد الذي عادة ما تكون قراراته محاطة بالتحيز السلوكي (حمادة، 2018: 46).

فالاستثمار في المشاريع الرأسمالية الجيدة يجلب قيمة إضافية للشركة ومن المنطقي للمديرين متابعة أكبر عدد ممكن من فرص الاستثمار المتاحة لتعظيم القيمة، لكن الموارد النادرة المتاحة للشركات تضع حداً لإمكانية الاستثمارات غير المحددة. يتمتع المديرون بسلطات تقديرية لتخصيص الأموال بين المشاريع الاستثمارية المتنافسة. إذا تم تخصيص الأموال بطريقة فعالة، فإنها تغرس كفاءة الاستثمار في الشركات مما يؤدي إلى الربحية والنمو المستدامين للشركات. وبما أن مستقبل الشركة يعتمد على كفاءتها الاستثمارية، فمن المفترض أنه سيتم استخدام موارد الشركة بأفضل طريقة ممكنة وبأقل قدر من الهدر، ومن الناحية المثالية، فإن الواجب الائتماني للمديرين يلزمهم بإجراء تقييم نقدي للمشاريع الاستثمارية واختيار فقط تلك التي تعزز قيمة الشركة (3: K Naeem, 2019).

وبنظرة عامة فإن كفاءة الاستثمار هي دالة للمخاطر والعائد والتكلفة الإجمالية لإدارة الاستثمار، مع مراعاة القيود التي يجب على المستثمرين العمل ضمنها. وتشمل هذه القيود عناصر مالية وعناصر غير مالية، مثل الوقت المتاح للمستثمر لإدارة ترتيبات الاستثمار، أو المساواة بعده ائتمانياً، أو المتطلبات التشريعية (451: TM Hodgson et al., 2000) وبناء على الموازنة بين العائد والمخاطرة نجد إن Lai (2020) عرف كفاءة الاستثمار على أنها استثمار الذي لا ينحرف عن المستوى المتوقع للاستثمار أي فرص النمو للشركة، والذي يعني أن الاستثمارات غير الفعالة تشمل الإفراط في الاستثمار ونقصه (1: Lai et al., 2020).

يشار إلى كفاءة الاستثمار بأنها دالة على المخاطر والعائد والتكلفة الإجمالية لإدارة الاستثمار، وتخضع للقيود التي يجب على المستثمرين العمل في ظلها. تشمل هذه القيود عناصر مالية وغير مالية، مثل الوقت المتاح للمستثمر لإدارة ترتيبات الاستثمار، والمساواة كأمين، والمتطلبات التشريعية (451: Hodgson et al., 2000).

خامساً. محددات كفاءة الاستثمار المؤسسي: تحترف الشركات عن سلوكها الاستثماري الأمثل ولا تعتمد حصرياً على الفرص الاستثمارية المتاحة لها كما هو متوقع في العالم المثالي (263: Modigliani and Miller, 1958)، تعد كفاءة الاستثمار في الشركات من أهم الجوانب الأساسية التي تحدد قيمة الشركة ومن ثم ثروة المستثمرين. تؤثر الانحرافات عن الاستثمار الأمثل خلال الاستثمار الزائد أو الناقص على حقوق أصحاب المصلحة بشكل سلبي (114: Biddle et al., 2009) ولإيلاء الأهمية لكفاءة الاستثمار تناولت كثير من الدراسات عوامل مؤثرة وأخرى محددة¹ ومن خلال هذه الدراسات يمكن تصنيف العوامل المسببة لعدم كفاءة الاستثمار المؤسسي إلى قسمين هما:

- ❖ عوامل داخلية: التي تقع في نطاق التأثير الإداري متمثلة: المعلومات غير المتماثلة والمخاطر الأخلاقية والاختيار السلبي
- ❖ عوامل خارجية: لتي تكون عموماً خارج نطاق السيطرة النطاق الإداري.

(¹) يمكن الرجوع الى دراسات مثل دراسة (1985) Fama and Jensen. Mohammadi (2014) Benlemlih and Bitar (2018),

1. العوامل الداخلية Internal Factors

أ. المعلومات غير المتماثلة والمخاطر الاخلاقية: تعد المعلومات غير المتماثلة واحدة من عيوب السوق الرئيسية التي تؤثر على استثمارات الشركات، يؤكد الباحثان (Myers & Majluf) على أن عدم تماثل المعلومات بين المديرين والمستثمرين يعد من أبرز عيوب الأسواق المالية، وإن المعلومات الحقيقية عن أداء الشركة التي يعرفها مدراء الشركات هي في الغالب تفوق المعلومات التي يعرفها المستثمرون الخارجيون، ومن ثم فالمستثمر الخارجي يطلب معدل عائد اعلى لتعويضه عن عدم تماثل تلك المعلومات، لذلك كانت مصادر الأموال أكثر تكلفة من الخارج قياساً بالأموال المولدة داخليا (Myers & Majluf, 1984: 188)

ب. مشكلة الوكالة: إن صراعات الوكالة بين المساهمين المسيطرين ومساهمي الأقلية في ظل تركيز الأسهم ويولد نوعين من صراعات هي صراعات الوكالة تكاليف الوكالة، مما يجعل سلوك المدير بعده الوكيل الفعلي للمؤسسة قد ينحرف عن هدف تعظيم قيمة المؤسسة ويؤدي إلى سلوكيات استثمارية غير فعالة. في حالة الأسهم اللامركزية، يتمتع جميع المساهمين بسلوك المستفيد المجاني، مما يؤدي إلى عدم قدرة المساهمين على ممارسة حقهم في الرقابة بشكل فعال، وتكون السيطرة الفعلية على الشركة في أيدي الإدارة. من المرجح أن يؤدي الغرض من تكاليف التشغيل إلى تقليل مستوى جهود الأعمال الخاصة بهم، لتعظيم الفوائد الشخصية للأنشطة الاستثمارية بدلاً من مصالح المساهمين، مما يؤدي إلى سلوك استثماري غير فعال للمؤسسة، مثل الاستثمار المفرط والتوسع في الأنشطة غير الاستثمارية (Shan Li, 2020: 735).

لقد وثقت الأدبيات أن الرافعة المالية وتوزيعات الأرباح وملكية الإدارة العليا يمكن أن تكون بمثابة وسيلة للتخفيف من مشكلة الوكالة. ويزعم Jensen and Meckling (1976) أنه بسبب مشكلة الوكالة، فإن الحفاظ على ثبات الاستثمار المطلق للمدير في الشركة وزيادة جزء الشركة الممولة بالدين يزيد من حصة المدير في حقوق الملكية ويخفف من الخسارة الناجمة عن الصراع بين المديرين والمساهمين (Jensen and Meckling, 1976: 308) ويرى Michael C. Jensen (1986) أن زيادة الرافعة المالية تجبر المديرين على دفع التدفق النقدي الزائد بدلاً من الإفراط في الاستثمار (Jensen, 1986: 323).

ج. العوامل السلوكية: ناقش Stein (2001) ثقة المدير المفرطة في قرارات الاستثمار ويحذر من أن التشويه المرتبط بالثقة المفرطة لا يمكن حله بسهولة لأن المديرين الذين لديهم ثقة مفرطة سوف يعتقدون أنهم يتصرفون بشكل خير نيابة عن المساهمين، على الرغم من أن قراراتهم من وجهة نظر الغرباء الموضوعيين قد تدمر القيمة السوقية للشركات (Stein, 2001: 20). ووجد الباحثان Malmendier and Tate (2005) أن الرؤساء التنفيذيين يميلون إلى الإفراط في الاستثمار بسبب ثقتهم المفرطة في عوائد الاستثمار. ويتجلى هذا بشكل خاص عندما تكون الشركة غنية بالنقد. فضلاً عن ذلك، قد يتغير أيضاً نمط اتخاذ القرار لدى المديرين عندما يتحول الاهتمام من سلوك الأفراد إلى سلوك أحد أعضاء المنظمة (Malmendier and Tate, 2005: 2).

2. العوامل الخارجية:

أ. التنوع: لقد كانت لدراسة التكتلات وسوق رأس المال الذي من خلاله توجه تدفقات الاستثمار محورياً لأبحاث مكثفة، إذ إن التنوع له تأثيره على قيمة واستثمار الشركة، إذ إن الشركات المتنوعة تتاجر بسعر مخفض مقارنة بالشركات المكافئة ذات القطاع الواحد. قدمت هذه الدراسات أدلة على أن

التكتلات لها قيمة شركة أقل مقارنة بمحفظة من الشركات المماثلة القائمة بذاتها والتي تعمل في الصناعات نفسها. وقد تم ربط ذلك بأسواق رأس المال الداخلية غير الفعالة، ولا سيما عدم كفاءة تخصيص رأس المال بين الأقسام المختلفة داخل التكتلات (Yolanda Wang et al, 2018: 2).

ب. **الضرائب Taxes**: منذ العصور القديمة كان الهدف الأساسي للضرائب هو جمع الإيرادات من أجل تمويل توفير الدولة للخدمات العامة الأساسية. ومن ناحية أخرى، فإن السياسات الضريبية الحالية، التي استنارتها التقدم الذي أحرزته اقتصاديات القطاع العام، مصممة لتحقيق التوازن الصعب بين تحقيق الحد الأدنى من المثبطات التي تحول دون القيام بالأنشطة الإنتاجية وتحقيق أقصى قدر من العدالة الاجتماعية وفي هذا السياق، تعد الضرائب على الشركات جزءاً أساسياً من النظام الضريبي الذي يؤثر بشكل مباشر على القرارات التجارية الحالية والمستقبلية للقطاع الخاص. وتؤثر ضرائب الشركات على تكاليف رأس المال والعمالة، ومن ثم لا تؤثر فقط على قرارات الإنتاج والتوظيف الحالية، بل وأيضاً على صافي القيمة الحالية للإنتاج المستقبلي، وهو ما يحفز استثمار الشركات (Bonucchi et al., 2015: 226).

ج. **المنظمات الصناعية Industry Organizations**: إن هيكل الصناعة له تأثير على استراتيجيات الاستثمار للشركات الفردية. وبشكل عام، فإن أنماط الاستثمار للشركات في الصناعة نفسها ستكون متشابهة، في حين أن الفرق في نمط الاستثمار للشركات في الصناعات المختلفة سيكون هائلاً. فالشركات في الصناعات الناضجة التي تنتج سلعاً موحدة سوف تنمو ببطء، في حين أن الصناعات التي تشهد اختراقات تكنولوجية جديدة سوف تتحمل نفقات رأسمالية مرتفعة. فضلاً عن ذلك، فإنه يحدث فرقا أيضاً إذا كانت الشركات داخل الصناعة متشابهة في الحجم مع بعضها البعض أو إذا كانت العديد من الشركات الكبيرة تهيمن على غالبية السوق والعديد من الشركات الصغيرة الحجم (Zong, 2006: 22)، (Durnev et al., 2004: 65).

د. **اللوائح الحكومية والإعانات**: وتقوم الحكومات بدعم قطاعات الأعمال لتعزيز النمو الاقتصادي، وتعويض عيوب السوق، وتطوير وفورات الحجم وتحقيق أهداف السياسة الاجتماعية (Clements & Schwartz, 1999: 126).

أشار Hu (2019) إلى أن الدعم بشكل عام يؤثر سلباً على كفاءة الاستثمار في الشركات، علاوة على ذلك، قمنا بتعريف عدم كفاءة الاستثمار من حيث الإفراط في الاستثمار ونقصه، ومن ثم اختبار آثار الدعم على الإفراط في الاستثمار مقابل نقصه إن إعانات الدعم تؤدي إلى تفاقم الإفراط في الاستثمار ولكنها تخفف من نقص الاستثمار، مما يشير إلى أن إعانات الدعم تخلق الميل إلى إهدار الموارد المالية على مشاريع غير مربحة

علاقة القابلية للمقارنة وكفاءة الاستثمار المؤسسي: حقق Gong et al. (2013) في عدم تزامن الأرباح كعامل فيما إذا كان المديرين يقررون تقديم توقعات الأرباح، وخلصوا إلى أن المديرين أكثر ميلاً إلى تقديم توقعات الأرباح عندما يكون تزامن الأرباح بين شركتهم والشركات الأخرى منخفضاً. لذلك يفترضون أن انخفاض التزامن يتسبب في زيادة الأهمية النسبية للعوامل الخاصة بالشركة، مما يزيد من تكاليف الحصول على المعلومات من قبل المستثمرين الخارجيين (Gong et al., 2013: 2). وهذا بدوره يزيد من مستوى عدم التماثل في المعلومات بين المديرين والغرباء. ونتيجة لذلك، يحاول المديرين التخفيف من تأثير عدم التماثل في المعلومات من خلال الكشف عن المزيد من المعلومات الخاصة.

كما يسلط Bushman & Smith (2001) الضوء على أن ضعف القدرة على المقارنة في المعلومات المالية للشركة، داخل صناعة معينة، يمكن أن يعوق فرص الاستثمار وكفاءة الاستثمار للشركات الأخرى في الصناعة. ويستنتجان أنه إذا كانت القدرة على مقارنة المعلومات ضعيفة، فقد يؤثر هذا على قرارات اختيار وتقييم مديري الشركة فيما يتعلق بمشاريع الاستثمار الجديدة (Bushman & Smith, 2001:13). في هذا السيناريو، قد يتم تفويت مشاريع القيمة الحالية الصافية الإيجابية، أو قد تفتقر الإدارة إلى التوجيه أو الدافع لاختيار مشاريع استثمارية أفضل بسبب عدم اليقين أو القصور في المعرفة. يمكن لمديري الشركة أيضاً استغلال بيئة ضعف القدرة على مقارنة المعلومات لاستخراج الإيجارات من أصحاب المصلحة لاستخدام موارد الشركة لتمويل مشاريع ذات مصلحة ذاتية أو ببساطة لاستخراج.

المبحث الثالث: الجانب العملي للبحث

قياس قابلية المقارنة للكشوفات المالية: إن جدلية قياس القابلية للمقارنة التي تم عرضها في الإطار النظري تنصب بين القابلية للمقارنة على أساس زمني مهمة للجوانب الإدارية إلى حد ما، والقابلية للمقارنة التي يحتاجها مستخدمو المعلومات المحاسبية متمثلة بالمستخدم الخارجي والذي يعني في هذا البحث، والذي يتمحور حول انموذج De Franco (2011) وحسب الخطوات الآتية:

الخطوة الأولى: تقدير دالة الانحدار الخاصة بكل شركة: قدم Franco نموذجا لقياس القابلية للمقارنة يتلخص هذا المقياس في أن المحاسبة تعمل كخرطيه للأحداث الاقتصادية على القوائم المالية، وكانت فكرة الباحث مبنية على أن الشركات التي تعمل في صناعة واحدة حتما سيكون النظام المحاسبي لها واحدا، ومن خلال هذا التوحيد في النظام يمكن عمل توليفة نموذج يقارن أساس الأرباح بين تلك الشركات ضمن الصناعة وحسب النموذج الآتي:

$$\text{Financial Statements}_i = f_i(\text{Economic Events}_i)$$

إن هذه المعادلة تشير إلى أن الكشوفات المالية تعكس الأحداث الاقتصادية للشركات ضمن الصناعة الواحدة، أما انموذج الانحدار الآتي

$$\text{Earn}_{it} = \alpha_0 + a_1 \text{Return}_{it} + \varepsilon_{it}$$

المتغير النموذج	التعريف
Earnings _{it}	صافي الدخل قبل البنود الاستثنائية مقسوما على القيمة السوقية للأسهم في بداية الفترة للشركة z خلال السنة t ⁽²⁾
Return _{it}	العائد السوقي للفترة الزمنية t

إن تقدير معادله الانحدار السابقة يتطلب توفير بيانات ضخمة والتي سيتم عرضها في الملحق رقم (1) ولغرض تجنب تكرار هذه البيانات وعرض هذه البيانات سيتم الاقتصار على بيانات مصرف بغداد وتكون العملية نفسها لبقية المصارف عينه البحث.

(2) تم استبعاد البنود الاستثنائية من انموذج De Franco كون هذه البنود تكون شديدة التغير في القطاعات ففي القطاع المصرفي تكون التغيرات كبيرة اذا تم اضافة البنود الاستثنائية او البنود الأخرى الى الدخل التشغيلي بالتالي سوف يظهر نتائج غالبا ما تكون غير دقيقة وتؤثر على نتائج انموذج القياس.

جدول (4): تقدير انحدار الخطي

Source	SS	df	MS	Number of obs = 10		
Model	.256765118	1	.256765118	F(1, 8)	=	215.72
Residual	.009522122	8	.001190265	Prob > F	=	0.0000
Total	.266287241	9	.029587471	R-squared	=	0.9642
				Adj R-squared	=	0.9598
				Root MSE	=	.0345

proftBBOB	Coefficient	Std. err.	t	P> t	[95% conf. interval]	
ReBBOB	.2857254	.0194537	14.69	0.000	.2408651	.3305858
_cons	.0013108	.0165927	0.08	0.939	-.0369522	.0395737

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على نتائج برنامج (STATA 18)

إذن من الجدول أعلاه نستطيع أن نقدر معادلة الانحدار الخطي البسيط وحسب الآتي:

$$Y=0.2857+0.0131x$$

الخطوة الثانية: مقارنة الأرباح المقدرة بين الشركات: تبدأ الخطوة الثانية من مخرجات الخطوة الأولى المتمثلة باستخدام معاملي الحد الثابت ومعامل الانحدار وذلك لتقدير الأرباح بين المصارف للتنبؤ بالأرباح داخل نفس الصناعة وفق النموذج الآتي:

$$E(\text{Earnings})_{iit} = \hat{\alpha}_i + \beta_i \text{Return}_{it}$$

$$E(\text{Earnings})_{ijt} = \hat{\alpha}_i + \beta_j \text{Return}_{it}$$

إذ إن $E(\text{Earnings})_{iit}$ هي الأرباح المتوقعة للشركة i وعائد الشركة i خلال السنة المالية t ، أما $E(\text{Earnings})_{ijt}$ هي الأرباح المتوقعة للشركة j وعائد الشركة i خلال السنة المالية t نستخدم دوال المحاسبة المقدرة للشركة (fs) والشركة (fs) للتنبؤ بأرباحهما، بافتراض أنهما حققنا نفس العائد (أي، إذا شهدنا الأحداث الاقتصادية نفسها، العائد (jt) ، على وجه التحديد، نستخدم دالتي المحاسبة المقدرة لكل شركة مع الأحداث الاقتصادية لشركة واحدة.

جدول (6): الأرباح المقدرة وفق معاملات الانحدار

اسم المصرف	السنة	Return	β	βX	α	E(EarningsC)
مصرف بغداد BBOB	2014	0.90526	0.0131	0.0119	0.2857	0.2976
	2015	0.01862	0.0131	0.0002	0.2857	0.2859
	2016	1.12346	0.0131	0.0147	0.2857	0.3004
	2017	0.01667	0.0131	0.0002	0.2857	0.2859
	2018	0.16393	0.0131	0.0021	0.2857	0.2878
	2019	0.17143	0.0131	0.0022	0.2857	0.2879
	2020	0.92258	0.0131	0.0121	0.2857	0.2978
	2021	1.16667	0.0131	0.0153	0.2857	0.3010
	2022	0.24545	0.0131	0.0032	0.2857	0.2889
	2023	1.69231	0.0131	0.0222	0.2857	0.3079

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على نتائج برنامج (STATA 18).

من خلال الجدول أعلاه تم تسجيل أعلى ربح متوقع كان خلال سنوات (2016-2021-2023) وهذا الاتجاه المرتفع نتيجة ارتفاع العائد وليس العكس فمن ملاحظة الجدول نجد أن العائد خلال هذه السنوات كان أكبر نسبياً على أساس أن العائد هو المتغير المستقل حسب النموذج. **الخطوة الثالثة: حساب القابلية للمقارنة بين المصارف والمصارف الأخرى:** في هذه الخطوة يتم قياس درجة أو مستوى القابلية للمقارنة في الكشوفات المالية للمصارف عينه البحث من خلال القيمة السالبة لمتوسط الاختلاف المطلق بين الأرباح المقدرة لكل شركة وأرباح المقدرة للقطاع ككل وحسب النموذج:

البحث من خلال القيمة السالبة لمتوسط الاختلاف المطلق بين الأرباح المقدرة لكل شركة وارباح المقدرة للقطاع ككل وحسب النموذج:

$$\text{CompAcct}_{ijt} = -\frac{1}{10} * \sum_{t=10}^t |E(\text{Earnings}_{iit} - \text{Earnings}_{ijt})|$$

قمنا بتقدير CompAcct_{ijt} لكل مصرف i ومصرف آخر j باستخدام جميع المصارف في نفس قطاع المكون من رقمين، وبناءً على ذلك، تشير القيم الأعلى لـ CompAcct_{ijt} إلى قابلية أكبر للمقارنة بين القوائم المالية، كلما اقتربت النتيجة من الصفر دلالة ذلك على قابلية المقارنة

$$\text{CompAcct}_{ijt} = |E(\text{Earnings}_{iit} - \text{Earnings}_{ijt})|$$

قياس كفاءة الاستثمار المؤسسي: تم اختيار مقياس Biddle et al 2009 لقياس كفاءة الاستثمار المؤسسي وذلك كونه مقياساً لم يستخدم في البيئة العراقية حد اطلاع الباحث من جهة، ومن جهة أخرى هذا المقياس ملائم مع العلاقة الشرطية بين جودة التقارير المالية وكفاءة الاستثمار، بافتراض أن المتغير المشروط فيها (أي احتمالية وجود الشركة في بيئة معرضة للإفراط أو النقص في الاستثمار) خارجي بالنسبة لكل شركة على حدة. إذا كانت جودة الإبلاغ المالي العالية مرتبطة بفارق أصغر بين الاستثمار الفعلي والمتوقع، نظرًا لأن الشركة في وضع أكثر عرضة للإفراط أو النقص في الاستثمار، فإننا هنا نمثل بشكل مباشر ما إذا كانت جودة التقارير المالية العالية مرتبطة بانخفاض احتمالية إفراط الشركة في الاستثمار أو نقصه وحسب النموذج الآتي (Biddle et al., 2009: 117):

$$\text{Investment}_{it+1} = \beta_0 + \beta_1 * \text{Sales Growth}_{it} + \epsilon_{it+1}$$

المتغير النموذج	التعريف
Investment_{it}	اجمالي الاستثمار
Sales Growth_{it}	نسبة نمو المبيعات عن السنة السابقة كمؤشر للطلب
ϵ_{it+1}	البقايا (الخطأ) التي تمثل انحراف الاستثمار الفعلي عن المتوقع

يقيس النموذج مدى الانحراف عن الاستثمار الأمثل إذا كانت β_1 موجبة ومعنوية إحصائياً، فإن هذا يشير إلى أن الشركات تستجيب لنمو المبيعات بزيادة استثماراتها، ما يُفسر على أنه سلوك استثماري كفوء، وإذا كانت العلاقة ضعيفة أو غير معنوية، فهذا قد يدل على:

جدول (7): تقدير انموذج الانحدار الخطي (مصرف بغداد BBOB)

Source	SS	df	MS			
Model	.907696811	1	.907696811	Number of obs =	10	
Residual	.156551106	8	.019568888	F(1, 8) =	46.38	
Total	1.06424792	9	.118249769	Prob > F =	0.0001	
				R-squared =	0.8529	
				Adj R-squared =	0.8345	
				Root MSE =	.13989	

	Coefficient	Std. err.	t	P> t	[95% conf. interval]	
BBOB						
BBOB110	1.186309	.1741849	6.81	0.000	.7846377	1.58798
_cons	-.9063903	.1799272	-5.04	0.001	-1.321303	-.4914773

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على نتائج برنامج (STATA 18).
 إذن من الجدول رقم (13) أعلاه نستطيع أن نقدر معادلة الانحدار الخطي البسيط وحسب الآتي

$$Y=0.90639+1.1863x$$

اختبار الفرضية

اختبار الفرضية: تأثير لقابلية الكشوفات المالية للمقارنة في كفاءة الاستثمار المؤسسي.

يمكن توظيف ذات أنموذج الانحدار المتعدد الخاص بالباحثين (Chen and Gong, 2019) لفحص تأثير القابلية للمقارنة في كفاءة الاستثمار المؤسسي بالاعتماد على المعادلات الآتية مع التعديل على المعادلة بما يضمن المتغيرات الأساسية كمتغير تابع والمتغير المستقل والمتغيرات الرقابية (Chen and Gong, 2019, 4):

$$\begin{aligned} \text{Invest}_{it} = & \gamma_0 + \gamma_1 \text{ACCTCOMP}_{it-1} + \gamma_2 \text{FRQ}_{it-1} + \gamma_3 \text{OPCYLE}_{it-1} \\ & + \gamma_4 \text{NANALYST}_{it} + \gamma_5 \text{INSTIS}_{it-1} + \gamma_6 \text{BIGN}_{it} + \gamma_7 \text{SIZE}_{it} \\ & + \gamma_8 \text{MTB}_{it} + \gamma_9 \text{ROA}_{it} + \gamma_{10} \text{LEV}_{it} + \gamma_{11} \Delta \text{REV}_{it} \\ & + \gamma_{12} \text{SALEVOL}_{it} + \varepsilon_{it} \end{aligned}$$

جدول (19): نتائج تقدير معادلة انحدار لجميع المتغيرات

Source	SS	df	MS	Number of obs = 130	
Model	3.81466691	7	.544952415	F(7, 122)	= 18.24
Residual	3.64567823	122	.029882608	Prob > F	= 0.0000
Total	7.46034513	129	.057832133	R-squared	= 0.5113
				Adj R-squared	= 0.4833
				Root MSE	= .17287

Invest	Coefficient	Std. err.	t	P> t	[95% conf. interval]	
Compar	1.250991	.1661521	7.53	0.000	.9220768	1.579906
Quality	.1408892	.0681147	2.07	0.041	.0060493	.2757291
MTB	-.058758	.0466982	-1.26	0.211	-.1512016	.0336857
LEV	.3891458	.1510375	2.58	0.011	.090152	.6881396
SIZE	-.2503975	.0575108	-4.35	0.000	-.3642459	-.1365491
ROA	.4352793	.7400704	0.59	0.558	-1.029764	1.900323
REV	-.0034612	.0051242	-0.68	0.501	-.013605	.0066826
_cons	6.698143	1.499019	4.47	0.000	3.730685	9.665601

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج برنامج (STATA18). تشير النتائج الظاهرة في الجدول السابق (19) إلى أن زيادة متغير القابلية للمقارنة بنسبة 100% سوف تؤدي إلى زيادة في كفاءة الاستثمار المؤسسي (125%)، كما إن زيادة جودة الإبلاغ المالي بنسبة 100% سوف تؤدي إلى زيادة في كفاءة الاستثمار المؤسسي (60%)، وهو تأثير معنوي، ومن ثم يمكن تقدير معادلتنا الانحدار وكالاتي:

$$\text{Invest} = 6.698 + 1.25\text{compar} + 0.140\text{Quality} + (-0.058)\text{MTB} + 0.389\text{LEV} + (-0.250)\text{SIZE} + 0.4352\text{ROA} + (-0.002)\text{REV} + 172$$

وينضح من المعادلة أنها ذات قوة تفسيرية بدلالة قيمة معامل التحديد (R^2) مقدارها (0.51)، وهذا يعني أن (52%) من الاختلاف المفسر في كفاءة الاستثمار المؤسسي يعود إلى تأثير القابلية للمقارنة وجودة الإبلاغ المالي، وإن القوة التفسيرية ازدادت عن التأثير المنفرد لكل متغير على حده، مما يؤكد على فعالية المتغير الوسيط، وإن المعادلة ذات معنوية كلية عالية بدلالة معنوية اختبار (F) البالغة (18.24)، مع معنوية عالية لتقدير معاملات القابلية للمقارنة حسب اختبار (t) والبالغة (7.53) و (2.07) على التوالي

وبناءً على ذلك واعتماداً على النتائج الاحصائية وبعد تحقق مجموعة الاعتبارات التي تفسر معنوية معادلة الانحدار نستدل على قبول الفرضية البديلة موفرة بذلك اجابة مفادها " تأثر القابلية للمقارنة في كفاءة الاستثمار المؤسس.

الاستنتاجات والتوصيات

أولاً. الاستنتاجات:

- يوجد جدل قائم حول مفهوم القابلية للمقارنة ولأي مدى تكون فضلاً عن المداخل المتعددة بين المداخل القائمة على المدخلات وبين المداخل القائمة على المخرجات ومن ثم لا يوجد انموذج واحد ومحدد يتم استخدامه للقياس.

2. يعد المقياس القائم على المخرجات هو أحدث مدخل كونه ركز على مخرجات النظام المحاسبي على نقيض المدخل القائم على المدخلات، إذ كان للباحثين De Franco et al (2011) دوراً هاماً في أحداث مقياس حديث والذي يعد تطويراً للمقاييس الكمية مركزاً على افتراض أن الأحداث الاقتصادية متشابهة خلال فترة من الزمن بين الشركات وهو افتراض معقول جداً في ظل معايير الإبلاغ المالي الدولي IFRS.
3. يتباين مستوى القبلية للمقارنة في المصارف عينة البحث حسب نماذج القياس المستخدمة، إلا أن مستواها لم يكن عالياً، مما يشير إلى وجود مشاكل في تطبيق المعايير بشكل كلي وليس جزئي، وكذلك تذبذب كفاءة الاستثمار بين المصارف.
4. توجد علاقة معنوية موجبة بين القبلية للمقارنة وكفاءة الاستثمار المؤسسي.

ثانياً. التوصيات:

1. ضرورة وضع آلية في سوق العراق للأوراق المالية لتبني أنظمة من شأنها تعمل على القبلية للمقارنة من خلال عرض الأرباح والتوزيعات والعوائد ضمن بند معين في تقارير السوق المنشورة.
2. ضرورة اهتمام كل من سوق العراق للأوراق المالية ومجالس الإدارة في المصارف بتبني معايير الإبلاغ المالي بشكل كامل وليس تدريجي كي تنعكس المعلومات المحاسبية بكفاءة في العوائد إذ إن التذبذب الحاصل في العوائد داخل السوق تعد مشكلة كبيرة.
3. يجب أن يولي سوق الأوراق المالية العراقي ومجالس الإدارة في الشركات أهمية كبرى للقيمة السوقية، لما لها من أثر واضح على أداء المؤشر، والعمل على رفعها فعلياً من خلال تحسين جودة الإفصاح المالي وتوزيعات الأرباح، بعدهما عنصرين متكاملين في تعظيم القيمة".
4. على سوق العراق للأوراق المالية إطلاق مبادرات تدريبية تشمل ورش عمل ودورات متقدمة لضبط معايير القبلية للمقارنة وتصنيف المؤسسات المصرفية، مما يعزز مصداقية البيانات المالية، ويقلل المخاطر الاحتياطية، ويصون مصالح المساهمين.
5. ينبغي على سوق العراق للأوراق المالية إقامة الدورات التدريبية والندوات وورش العمل بهدف معرفة كيفية قياس القبلية للمقارنة وتقسيم المصارف على فئات داخل القطاع وذلك لأن القبلية للمقارنة والإبلاغ المالي المحايد يعزز ثقة مستخدمي القوائم المالية، فضلاً عن أنه يؤدي إلى حماية السوق من التلاعب، وفي الوقت نفسه يحمي المساهمين.

المصادر

أولاً. المصادر العربية:

1. حمادة، فرحان محسن (2018)، تأثير التحفظ المحاسبي على السلوك الاستثماري للشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية دراسة تحليلية" رسالة ماجستير، قسم المحاسبة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد.

ثانياً. المصادر الأجنبية:

1. Biddle, G. C., Hilary, G., & Verdi, R. S. (2009). How does financial reporting quality relate to investment efficiency? *Journal of Accounting and Economics*, 48(2-3), 112-131.
2. Bonucchi, M., Ferrari, M., Tomasini, S., & Tsenova, T. (2015). Tax policy, investment decisions and economic growth. *Revue de l'OFCE*, 141(5), 225-262. <https://doi.org/10.3917/reof.141.0225>
3. Bushman, R. M., Smith, A. J. (2001). Financial Accounting Information and Corporate Governance. *Journal of Accounting and Economics*, 32 237-333

4. Cascino, S., & Gassen, J. (2010). Mandatory IFRS adoption and accounting comparability. Work Paper, London School of Economics, United Kingdom.
5. Chen, A., & Gong, J. J. (2019). Accounting comparability, financial reporting quality, and the pricing of accruals. *Advances in Accounting*, 45. <https://doi.org/10.1016/j.adiac.2019.03.003>
6. Davis, D. R., & Weinstein, D. E. (2001). American Economic Association an Account of Global Factor Trade. In Source: *The American Economic Review* (Vol. 91, Issue 5).
7. De Franco, G., Kothari, S. P., & Verdi, R. S. (2011). The Benefits of Financial Statement Comparability. In Source: *Journal of Accounting Research* (Vol. 49, Issue 4).
8. De Souza, F. Ê. A., & Lemes, S. (2016). Comparability of accounting choices in subsequent measurement of fixed assets, intangible assets, and investment property in South American companies. *Revista Contabilidade e Finanças*, 27(71), 169–184
9. Durnev, A., Morck, R., & Yeung, B. (2004). Value-Enhancing Capital Budgeting and Firm-specific Stock Return Variation. In *The Journal of Finance*: Vol. LIX (Issue 1).
10. Fang, X., Li, Y., Xin, B., & Zhang, W. (2016). Financial statement comparability and debt contracting: Evidence from the syndicated loan market. *Accounting Horizons*, 30(2), 277–303. <https://doi.org/10.2308/acch-51437>
11. Felski, E. (2017). How Does Local Adoption of IFRS for Those Countries That Modified IFRS by Design, Impair Comparability with Countries That Have Not Adapted IFRS? *Journal of International Accounting Research*, 16(3), 59–90.
12. Gong, G., Li, L. Y., & Zhou, L. (2013). Earnings non-synchronicity and voluntary disclosure. *Contemporary Accounting Research*, 30(4), 1560–1589. <https://doi.org/10.1111/1911-3846.12007>
13. Hodgson, T. M., Breban, S. J., Ford, C. L., Streatfield, M. P., & Urwin, R. C. (2000). The Concept of Investment Efficiency and its Application to Investment Management Structures. *British Actuarial Journal*, 6(3), 451–545. <https://doi.org/10.2308/jiar-51807>
14. Jensen, M. C. (1986). Agency Costs of Free Cash Flow, Corporate Finance, and Takeovers. *The American Economic Review*, 76(2), 323–329. <http://www.jstor.org/stable/1818789>
15. Jensen, M. C., & Meckling, W. H. (1976). Theory of the firm: Managerial behavior, agency costs and ownership structure. *Journal of Financial Economics*, 3(4), 305–360
16. Jeremy Stein. (2001). Agency, information and corporate investment. Working Paper. NBER Working Paper No. w834
17. Jonathan Law, 2005, *Dictionary of Accounting*, Great Clarendon Street, Oxford ox2 6dp.
18. Kim, R., Kim, S., & Musa, P. M. (2018). When does comparability better enhance relevance? Policy implications from empirical evidence. *Journal of Accounting and Public Policy*, 37(5), 436–457. <https://doi.org/10.1016/j.jaccpubpol.2018.09.006>
19. Kleinman, G., Lin, B. B., & Palmon, D. (2014). Audit quality: A cross-national comparison of audit regulatory regimes. *Journal of Accounting, Auditing and Finance*, 29(1), 61–87.
20. Lai, S.-M., Liu, C.-L., & Chen, S.-S. (2020). Internal Control Quality and Investment Efficiency. *Accounting Horizons*, Vol. 34, No. 2
21. Li, S. (2020). A Review of the Relationship between Agency Cost and Corporate Investment Efficiency. *American Journal of Industrial and Business Management*, 10(04), 734–748. <https://doi.org/10.4236/ajibm.2020.104050>

22. Malmendier, U., & Tate, G. (2005). CEO Overconfidence and Corporate Investment. *The Journal of Finance* •: Vol. LX (Issue 6).
23. Modigliani, F., & Miller, M. H. (1958). The Cost of Capital, Corporation Finance and the Theory of Investment. *The American Economic Review*, Vol. 48, No. 3 (Jun., 1958), pp. 261-297
24. Myers, S. C., & Majluf, N. S. 1984" Corporate financing and investment decisions when firms have information that investors do not hav. In *Journal of Financial Economics* Volume 13, Issue 2.
25. Naeem, K., & Li, M. C. (2019). Corporate investment efficiency: The role of financial development in firms with financing constraints and agency issues in OECD non-financial firms. *International Review of Financial Analysis*, 62, 53–68
26. Prather-Kinsey, J., Boyar, S., & Hood, A. C. (2018). Implications for IFRS principles-based and US GAAP rules-based applications: Are accountants' decisions affected by work location and core self-evaluations? *Journal of International Accounting, Auditing and Taxation*, 32, 61–69.
27. Prather-Kinsey, J., De Luca, F., & Phan, H. T. P. (2022). Improving the global comparability of IFRS-based financial reporting through global enforcement: a proposed organizational dynamic. *International Journal of Disclosure and Governance*, 19(3), 330–351. <https://doi.org/10.1057/s41310-022-00145-5>
28. Yolanda Wang, Y., Martin, S., Grundy, B., Neyland, J., Galpin, N., Moore, L., Pinder, S., Jung, H., Schwann, G., Gargano, A., & Lv, R. (2018). Corporate Diversification, Investment Efficiency and the Business Cycles *Journal of Corporate Finance*, Forthcoming
29. Zong, S. (2006). *Corporate Investment Behavior in the Imperfect Capital Market* Ph.D., Kent State University